

عمان تضطر لخفض ضريبة المبيعات لتحريك ركود الأسواق

فاو تحذر من ارتفاع مستويات الفقر بين الأردنيين لغياب الإحاطة الاجتماعية



يترقب أصحاب الأعمال في الأردن بفارغ الصبر انتعاش الحركة التجارية في أعقاب إقرار الحكومة سلسلة إجراءات توجت بخفض ضريبة المبيعات إلى النصف، بعد أن عانت الأسواق المحلية من الركود جراء ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة التي ازدادات خلال السنوات الأخيرة.

عمان - تسعى الحكومة الأردنية إلى تعديل أوتار الأسواق التجارية بعد أن مرت بحالة ركود خلال الأشهر الماضية بسبب ضريبة المبيعات التي أدت إلى تراجع الطلب على السلع الاستهلاكية. وأعلنت وزارة المالية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أنها خفضت ضريبة المبيعات إلى النصف على حوالي 76 سلعة أساسية، في خطوة هي الأولى منذ عامين. وأظهرت حركة المواطنين في الأسواق التجارية منذ 2018 أن مستوى الإقبال على المحلات التجارية بمختلف أنواعها متوسط، لكنه يقل كثيرا عند المقارنة بالأعوام السابقة.

76
سلعة أساسية استهدفتها الحكومة بقرار خفض ضريبة المبيعات إلى النصف

وشكل المنحى التصاعدي لمنسوب الفقر طيلة السنوات الأخيرة صاعدا مزمنا للسلطات، التي اضطرت لإقرار زيادة في الأجور مع مطلع 2020 حتى تضع الأمور تحت السيطرة، لكن ذلك أدى إلى إشعال غضب أصحاب الشركات.

وتقول الأوساط الاقتصادية إن التوجهات الحكومية لانعاش الأسواق يجب أن تكون نحو تبني سياسات توسعية وإسليمها في ظل تراجع معدل النمو خلال العام الماضي مقارنة بالعام السابق.

وتفاقت معاناة التجار والمستوردين خلال العامين الماضيين من حدة التراجع في استهلاك المواد الغذائية الأساسية، ومع تآكل مداخيل الطبقة الوسطى والفقر بعد فرض أكبر سلسلة من الضرائب. وكانت الحكومة قد فرضت بداية 2018 ضرائب على المبيعات في إطار

كفاح يومي للتأقلم مع ظروف السوق

الفقر، فإنه يمكن اعتبار أن الأسر، التي تتفق أقل من ستة آلاف دينار (8.5 آلاف دولار) فقيرة، وهذا يعني أن هناك 56 بالمائة من القوى العاملة دخلها أقل من 500 دينار (706 دولارات تقريبا) شهريا.

ويعتبر الأردن من بين أكثر دول الشرق الأوسط اعتمادا على المساعدات الدولية لتسيير شؤونه في ظل شح الموارد التي لا تكفي لسد النفقات السنوية في الموازنة.

وعجز الموازنة العامة المزمّن هو المصدر الأساسي لنمو الدين العام نسبة وحجما، إذ تلجأ الحكومة إلى سد فجوة العجز في الإيرادات سنويا عن طريق الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي، وهذا بدوره يراكم المديونية عاما بعد آخر.

وحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، جاءت الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار الإيجار والحبوب ومنتجاتها والتعليم والخضراوات والبقول الجافة والثقافة والترفيه. وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) قد حذرت في تقرير حديث من ارتفاع جديد في مستوى الفقر بعد بلوغ العام الماضي حدود 12 بالمائة من تعداد سكان الأردن البالغ 10.4 ملايين نسمة، بعد أن كان 5 بالمائة قبل عشر سنوات.

ويقول الخبير الاجتماعي الأردني حسين الخزازي إنه استنادا لعدة مؤشرات فإن نحو 3.5 ملايين مواطن يعيشون تحت خط الفقر. وأوضح أنه باعتماد المداخيل والنفقات المعمول بها لقياس مؤشر

واعتبر أن المتطلبات الضرورية للعائلة باتت مهددة بسبب تدني المداخيل، وأن فرض الرسوم والضرائب أدى إلى نصف القدرة الشرائية للمواطن، وهو ما ينعكس على الأسواق سلبا من الناحية الاقتصادية.

وتعاني البلاد من أزمات اقتصادية مزمنة، وقد زادت من أعبائها أزمة اللاجئين رغم انحسار المشاكل الأمنية لجارتها العراق وسوريا في الأشهر الأخيرة.

وأرجع رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك محمد عبيدات النشاط البطيء للأسواق إلى الظروف الاقتصادية الحالية للأسر الأردنية التي وصلت إلى "مرحلة الصفر من حيث الإنفاق".



حسين الخزازي

استنادا للمؤشرات فإن 3.5 ملايين أردني تحت خط الفقر

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن معدل التضخم ارتفع بنسبة 0.3 في المئة على أساس سنوي بنهاية العام الماضي، مقارنة بمسواه في العام السابق، ليصل إلى نحو 5.5 في المئة.

لبنان يقر بعجزه عن حماية الليرة

بيروت - حمل أول ظهور لوزير المال اللبناني الجديد أمام الإعلام، بعد الإعلان عن تركيبة حكومة حسان دياب رسميا، في طياته غيوما من التناؤم بشأن السياسة النقدية للبلاد.

وقال الوزير غازي ورنسي لتلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال (ال.بي.سي) الأربعاء إن "عودة سعر صرف الليرة أمام الدولار لما كان عليه مستحيلة".

وأوضح أن كبح السوق الموازية، حيث يرتفع سعر الدولار عن سعر الصرف الرسمي المربوطة به الليرة، سيكون مرتبطا بعمل الحكومة.

وأشار إلى أن وقف انهيار الاقتصاد ممكن ولكنه يتطلب دعما أجنبيا، وهو ما ذهب إليه وزير العمل السابق كميل أبو سليمان.

وأكد أبو سليمان في مقابلة مع رويترز أنه "يتعين إعادة هيكلة سندات دولية، بما في ذلك إصدار بقيمة 1.2 مليار دولار مستحق في مارس، والحصول على حزمة إنقاذ من صندوق النقد الدولي".

ويرزح البلد تحت وطأة أزمة مالية ويعاني من أحد أضخم دين في العالم، مع ترك الأسواق على استنباط ما إذا كانت حكومة جديدة شكلت للتلقيح الماضي سفي بمدفوعات مارس.

وقال أبو سليمان "لا أرى منطلقا لسداد السندات بينما يكاد يكون من المحتم إعادة هيكلتها.. من الأخرى إيفاق تلك الأموال في أشياء أخرى مثل الغذاء والأدوية".

وأبوسليمان، الذي كان عضوا في حكومة سعد الحريري المستقلة، هو من وضع الإطار القانوني للسندات اللبنانية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي.

شركات تتسابق في مراثون فورة التمويلات الخضراء

إصدار السندات ارتكز على الطاقة والبناء والنقل منخفض الكربون

وقال آدميني "نأمل أن نشهد إقبال المزيد من الشركات لكي يؤدي ذلك إلى ضم قطاعات بقيت حتى الآن بعيدة تماما مثل الصناعة رغم أن تحديد المصادقية من ناحية المناخ سيصبح أكثر وأكثر صعوبة. الأمر الذي يطرح ضرورة التدخل على صعيد السياسة والتنظيمات".

ويصر إيمري كبوازو المدير العام لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني في فرنسا أن "هناك الكثير من الكلام حول معايير البيئة والمجتمع والحكومة، لكن في ظل قلة التنظيمات، تبقى وطأة السلوك السيء ضعيفة على الصعيد المالي" الأمر الذي يجعل نوعية السوق تتوقف على حسن سلوك الزبائن الذين يلتزمون حتى الآن بمبادئ كبرى وضعت برعاية منظمة دولية.

ويتشكل قياس الوطأة الملموسة لسبل التمويل مفتاحا للمستقبل، لكن هذا القياس هو علم جديد يتقدم ببطء، ويمثل نشر المفوضية الأوروبية في يونيو الماضي نظام تصنيف في هذا المجال خطوة كبرى إلى الأمام. وواجه هذا التوجه خلال العام الماضي تحديات بظهور سندات عرفت بسندات التحول أو سندات مرتبطة بعوامل البيئة والمجتمع والحكومة، والتي أثار الكثير من التحفظ.

وشهد آدميني على أن مبادرة سندات المناخ تمكنت من عزل "55 إلى 60 مليار دولار من السندات الخضراء الخالية من المصادقية".

الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يجب أن يكون مستداما، فإن الشركات تجازف بتخريب الأمل إذا قامت بحشد وسائلها من أجل قرض واحد".

وذكر بليز بوردي مسؤول إصدارات الديون للشركات في مصرف سوسيتيه جنرال أنه "لم يعد بوسع الشركات أن تسمح لنفسها بتجاهل هذه المواضيع، لكن القيام بالخطوة الضرورية يتطلب وسائل محددة، مثل قياس الوطأة، وهي نقطة ينتظر فيها المستثمرون الكثير من جانب الشركات".

ويخشى محللون أن توصل هذه الخطوات السوق إلى مفترق دقيق حيث أن النمو يولد المزيد من مخاطر "الغسيل الأخضر" الذي يوهم المستهلكين بمراعاة معايير بيئية.



مسار طويل قبل بلوغ الهدف

دو لا غورس أشارت إلى أن "العمليات تبقى مركزة في مجالات الطاقة والبناء والنقل منخفض الكربون" مضيفة أن "أوروبا تبقى المنطقة الأولى من حيث إصدارات الديون الخضراء".

وأشار جيروم زيكيني مسؤول قسم ديون الشركات لدى الفرع الفرنسي لمصرف اتش. أس. بي. إلى أن إقبال المستثمرين هو على الدوام محرك مهم "وهو يتركز على القطاع الأخضر أكثر منه على الدين التقليدي".

وأكدت ياسمين سيريني مسؤولة مجموعة العمل الخاصة بالبيئة والمجتمع والحكومة في وكالة موديز للتصنيف الائتماني في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، أن "هذا النوع من العمليات يتطلب موارد. وبما أن

تسارع سباق الشركات العالمية نحو سوق السندات الخضراء كأحد خيارات تمويل الاستثمارات المناخية والبيئية لتنفيذ مشاريع ذكية في مجال الطاقة المتجددة وفق معايير دولية مرتبطة بمبادئ السندات الخضراء بهدف إنشاء اقتصاد منخفض الكربون يستند إلى قواعد مستدامة.

باريس - تؤكد البيانات العالمية اتساع رهان الشركات على سوق السندات الخضراء خلال العام الماضي في ظل تشديد معايير الحكومات والضغوط الشعبية للالتزام بأهداف التحول العالمي لخفض الانبعاثات. ويؤكد مانويل آدميني مسؤول برنامج توعية المستثمرين في مبادرة سندات المناخ، وهي هيئة تنظيمية دولية، أن الشركات، باستثناء المصارف، "مثلت العام الماضي أكبر جهات إصدار السندات الخضراء حيث استأثرت بنحو 60 مليار دولار" من أصل أكثر من 250 مليار دولار.

لمصرف "اتش. أس. بي. سي" أنه "بمعزل عن الأرقام، فإن التنمية المستدامة باتت أمرا لا يمكن التغاضي عنه لأنها تتمتع بميزة مزوجة بالنسبة إلى الشركات، وهي شروط تمويل ممتازة وقناة تواصل مهمة للغاية".

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى إيرا بروس، الذي يتولى إدارة سندات خضراء في شركة إن. إن. بي. الاستثمارية قوله "إننا نقرب من مرحلة يصبح فيها إصدار ديون خضراء أمرا طبعيا، فتمت مجموعة كثيرة تشعربان عليها القيام بذلك، خاصة أن منافسيها يتسابقون إليها".

وتوقعت المحللة في مجال المالية المستخدمة لدى ستاندارد أند بورز للتصنيف الائتماني فلوراني ديفي أن يتواصل النمو الذي يسجله هذا القطاع في الأعوام المقبلة.

وأضافت أنها "تنتظر المزيد من التنوع على صعيد المشاركين فيه، بعد انضمام قطاع الاتصالات العام الماضي مع شركات تليفونيكافاريزون وفودافون، إضافة إلى الوقع الكبير لانضمام شركة بيبسي إلى الديون الخضراء".

لكن المحللة في مجال المالية المستخدمة لدى ستاندارد أند بورز نومي سوق السندات لدى الفرع الفرنسي



مانويل آدميني

الشركات أصدرت 60 مليار دولار من الديون الخضراء